

## المقاربة الوجدانية في التفكير النحوي

قراءة معرفية في ردود السيد محمد باقر الصدر على الدكتور مهدي المخزومي

م.د. مرتضى جليل طاهر

كلية العلوم الإسلامية/ جامعة ذي قار

### المقدمة:

تقوم فكرة البحث على مقارنة الفكر ردود السيد محمد باقر الصدر على الدكتور مهدي المخزومي من حيث الفحص المعرفي ضمن موضوع البحث النحوي، إذ رصد أساس تكوين الأدلة والطبيعة التي نظر بها كل منهما للمنهج المتبع في دراسة اللغة، ومن ثم النظر في سؤالهم المركزي حول قيمتها وما يمكن من ابقاء لفاعليتها العلمية وحيث كان السيد الصدر يرجع في مقاربتة للوجدان فقد فحصت هذه المقاربة من هذه الزاوية .

### تمهيد: في طبيعة المناقفة المعرفية:

قدم الدكتور المخزومي رؤية في كثير من القضايا النحوية وكان يسير فيها على خطأ منهجية تحاول - بحسبه - دراسة اللغة من جهة وصفية تخلص الدراسة اللغوية مما علق بها من شوائب الفلسفة بوصفها تحمل مقولات مقحمة على طبيعة اللغة ومنهج دراسته<sup>1</sup>.

أخذت آراء المخزومي في النفاذ الى الدرس اللغوي العربي الحديث وشكلت مع آراء أستاذه إبراهيم مصطفى وآخرين بما يسمى بظاهرة التيسر. ومن الطبيعي أن يكون هذا التوجه محط نقد ومراجعة؛ لأنه بالنهاية يشكل منعطفا نقديا لتصورات التراث الذي ارتكز بالضمير المعرفي عند العرب في بوابة اللغة . في الجانب الآخر قدم السيد محمد باقر الصدر رؤى وتصورات جديدة إلى حد ما في الجانب اللغوي عند عرضه لمباحث الأصول، وتحديدًا في مباحث الألفاظ وما يتصل بها، محاولًا فيها تفعيل مكتسبات المعرفة الحديثة ومناهجها في هذا الدرس كالاستقراء ونظريات الاقتران الشرطي مثلًا . غير أن كثيرًا من

هواجس الهوية كانت ترافقه في بناء تصوراته في وسط محتدم من الصراعات الايديولوجية آنذاك؛ فمحمد باقر الصدر يقف" في معظم أطروحاته الفكرية والفلسفية المقابل النقدي لفكر الحداثة الأوروبية"<sup>٢</sup> .

تكشف متابعة الدرس الأصولي من بداية القرن العشرين حتى نهايته انغلاق الدرس الديني الرسمي بمناهجه عن مناقشة ما يدور في أروقة الجامعة من حراك لغوي الا ما ندر، وربما يكون درس السيد محمد باقر الصدر الانفتاح الأوكذ الذي ناقش بشكل رسمي آراء المخزومي في مجلس درسه، فعلى الرغم من وجود كلية منتدى النشر في حاضنة النجف التي أبدت مرونة في تحديث مناهجها، وعلى الرغم من تمثيل السيد محمد تقي الحكيم في كثير من المجمعات اللغوية العربية والعراقية<sup>٣</sup>، الا ان مدوناته اللغوية بقيت في حدود التصور الاصولي التقليدي، لا أقل المطبوع منها<sup>٤</sup>. بل كانت النزعة تجاه الحركات التجديدية للغة في الوسط الديني في العراق تجوب حول الرفض، من ذلك نقد العلامة محمد الجواد الجزائري لمقترحات التيسير التي صاغها المجمع اللغوي في مصر، بعد أن خاطبته الحكومة العراقية حول ابداء ملاحظاته حولها، فقد صدر كتابا حولها بعنوان نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية، إذ انتصر للدرس التراثي ورأى أن الجروح نحو التيسير افساد للعربية وإعراض عن المنهج القويم في دراستها، وربما كان حسه الثوري الذي مارسه تجاه الاحتلال في ذلك الوقت قد جعله يرتاب من الحركات التي تصطدم مع التراث الذي يحمل هوية الأمة الاسلامية.

يمكن ملاحظة توجه حاول المقاربة لرجالات دين كالسيد مصطفى جمال الدين والدكتور عبد الهادي الفضلي<sup>٥</sup>، إلا أن هذه المحاولات انبثقت من رحم الجامعة في اطار الدرس الاكاديمي لا الدرس الديني الرسمي. من هنا يمكن القول إن المثاقفة المعرفية في هذا الجانب بقيت ضعيفة حتى نهاية القرن العشرين ، إن لم نقل أنها كانت مغيبة .

يبدو من ذلك أن حضور آراء المخزومي في درس الصدر علامة مهمة لتكوين تصور غني في أروقة الدرس الديني لو كتب له أن يستمر، أو أنه ينتقل من إطار مناقشة فردية إلى إنكاء جو عام في إطار

المؤسسة الدينية في مجالها المعرفي. لكنه بقي يتيما في حدود تلك المناقشة الفريدة وغابت عندها آراء المخزومي وما لحقها من تطور في التصورات اللغوية التي تناقش النحو على مستوى المقولات ومستوى المنهج إلا في حدود خاصة جدا.

#### المبحث الأول: الدليل الوجداني مفهومه ومشكلاته:

يقرر المناطق أن البرهان لا بد أن ينتهي إلى قضايا لا تحتاج إلى دليل وبرهان؛ لأن عدم وجود تلك القضية ينتهي بهم إلى التسلسل في الطلب إلى ما لا نهاية، وهو باطل، وهذه القضايا التي لا تحتاج إلى برهان تسمى بمبادئ المطالب أو مبادئ الأقيسة، وتقع اليقينييات في المرتبة الأولى منها<sup>٧</sup>، والتي تعني " الاعتقاد المطابق للواقع الذي لا يحتمل النقيض لا عن تقليد"<sup>٨</sup>.

واليقينييات تقسم على ستة أقسام هي :

١- الأوليات ٢- المشاهدات ٣- التجريبيات ٤- المتواترات ٥- الحدسيات ٦- الفطريات<sup>٩</sup>

وما يهمنا منها المشاهدات وتسمى المحسوسات، " وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة الحس ولا يكفي فيها تصور الطرفين مع النسبة"<sup>١٠</sup> وهي على صنفين :-

١- ما يدرك بالحواس الظاهرة، نحو الحكم بوجود الشمس ويكون النار حارة .

٢- ما يدرك بالحواس الباطنة غير قوى الحس الظاهر، كشعورنا بأن لنا فكرة وكالشعور بالخوف لدينا وشعور كل فرد بذاته وبأفعالها<sup>١١</sup> . وهذه هي التي تسمى بالوجدانيات<sup>١٢</sup> .

وتظهر في هذا العلم قضيتان مترابطتان :-

الأولى: تكوين الوجدان وقيمه

ترتبط هذه القضية بتكوين هذا العلم (الوجداني) من حيث المؤثرات النفسية والثقافية والاجتماعية والسياسية ، إذ قد يتفق أن تكون هناك قضايا وجدانية محايدة تقع بمنأى عن تلك المؤثرات كالشعور باللذة والالام وكشعور الانسان بأنه قادر على الكلام ، وأن لديه عائلة ، إلا أن هناك قضايا تحسب على

الوجدانيات لكنها تكون مختلطة ومشوبة بما يقابلها ولا يجعلها في طرف الأوليات التي ينقاد إليها اليقين . إذ قد تعمل المؤثرات مجتمعة أو بانفراد على تكوين حالة وجدانية خاصة لا تتسم بالقبول النوعي في الموضوعات التي يراجع فيها الحس النوعي في التحديد .

برزت مشكلة الوثوقية في مدى قدرة اعتماد الوجدان منها استدلاليا مبرهنا بناء على احتساب التأثيرات المختلفة في تشكله. لذلك ذهب بعضهم إلى عدم سلامته جاء في شرح المواقف الوجدانيات " كعلمنا بوجود ذواتنا و خوفنا و غضبنا و لذتنا و ألمنا و جوعنا و شبعنا و انها قليلة النفع في العلوم لأنها غير مشتركة أي غير معلومة الاشتراك يقينا فلا تقوم حجة على الغير فان ذلك الغير ربما لم يجد من باطنه ما وجدناه"<sup>١٣</sup>. ويعضد ذلك أن النماذج العلمية المتأخرة أخذت تزلزل الثقة فيها، فقد حصل " النزوع إلى النتائج العلمية الخيالية وإن أدت إلى تجاوز الحس الوجداني أو الصدام معه . فمثلا أخذت نظرية الكوانتم تحذر من مسلماتنا بما فيها الحس الوجداني العام"<sup>١٤</sup>، لكن هذه النظرية ( الكوانتم) بحد نفسها - كما يعتقد بعضهم - كانت وليدة الهزيمة العسكرية للألمان بعد الحرب العالمية الأولى، فبعد هزيمة الألمان أصيبوا بخيبة أمل مع وجود مبررات الانتصار وهو ما ولد عندهم شعور بالحاجة إلى فلسفة لا تقوم على العقلانية والنظام وتبتعد عن التفسير القائم على الحتمية والسببية<sup>١٥</sup>.

ويصر طرف آخر على أن الوجدان يمثل أحد الضروريات ، وأن ما يعتره من غموض ناتج من دخول الشبهة وهو ما تبناه الخوئي يقول: " فإن قلت: على هذا تخرج القضية الوجدانية عن الضرورية ، وإلا فكيف يستدل بها الخصمان في موضوع واحد وتكون مدركاً لمطلوبين متناقضين ، وقد وقعت في الحكمة الطبيعية والإلهية مسائل قد ادّعى كل واحد من الطرفين البدهة والوجدان على خلاف صاحبه ، وهذا ممّا يوجب الوهن في التمسك بالوجدان. قلت: نعم ، ولكن أمثال هذه الموارد التي تعارضوا في ادّعاء الوجدان فيها إنّما كان للمغالبة في المسألة ، أو من جهة خطط مقدّمة ضرورية إلى مقدّمة نظرية ... وهناك موارد أخرى أوجبت دعوى الوجدان فيها القصور في الالتفات إليها ولو من ناحية ما ، فربما لا تلتفت النفس

تمام الالتفات إلى أمر وهي تتخيل حضوره فيها بجميع ما له من الشؤون ، فيدعى الوجدان مع أنّ الالتفات لو كان تاما لكان الوجدان على خلافه<sup>١٦</sup> . بل إن الأمر قد تعدى ذلك إلى ترجيح العلم الوجداني على الدليل الصناعي الذي يقوم على المنطق كما هو الشأن فيما ذهب إليه ابن خلدون من القدماء وما ذهب إليه المحدثون من المفكرين المسلمين كمحمد عبده الذي يرى أن اليقين الصادق غير متوقف على البرهان ولا على التخصص<sup>١٧</sup> .

والثانية المنبه الوجداني

ويرتبط مفهوم المنبه على الوجدان بمدى استقلاله في الافصاح عن نفسه ؛ إذ قد لا يكون الوجدان متاحا عند مراجعته ، لكي يكون عندها مرتكزا للاطمئنان العلمي، فبعد الاطمئنان لدليل الوجدان من جهة واختلاطه من جهة أخرى يأتي دور الاكتشاف والإزالة لما علق به وغطاه ، وهو أمر يضع الوجدان في إطار علاقة متذبذبة مع البرهان المنضبط في آلياته وقضاياه القائمة على أسس صارمة ، فقد يأتي البرهان بصورة متعاكسة مع الوجدان، وبهذه الحالة يضطلع التقديم بحالة إلغاء للطرف الآخر، إذ في مفروض تقديم الوجدان تتلاشى المقدمات الاستدلالية المنضبطة لصالحه ، وقد يخضع البرهان وآليات الاستدلال لتوكيد ما يذهب إليه الوجدان ، وبذلك تكون الأطر المنظمة والمنضبطة خوادم الوجدان وأحد آليات الإزالة لمشوبات الاستدلال به .

كانت هذه العلاقة الأخيرة في طبيعة التعاطي مع المنبهات الوجدانية ظاهرة عند السيد محمد باقر الصدر وقد رصدها أهم مقرري بحثه محمود الهاشمي، فهو يرى أن من معالم فكر الصدر نزعته المنطقية والبرهانية في التفكير في حال كانت تلك المعطيات البرهانية تتسجم مع الوجدان وتحتوي قوة إقناع كبيرة وتحصل الاطمئنان النفسي بالفكرة فقد كان يتحرى إقامة البرهان في كل فرضية تمس البحث حتى ما يتعسر صياغة برهان موضوعي عليها كالبحوث اللغوية والعقلانية والعرفية<sup>١٨</sup> غير أن هذا الفكر البرهاني المنطقي لم يتماد "في اعتماد الصياغات والاصطلاحات الشكلية ، التي قد تتعثر على أساسها طريقة

تفكير الباحث فيبتعد عن الواقع ويتبنى نظريات يرفضها الوجدان السليم. خصوصا في البحوث ذات الملاك الوجداني والذاتي ، التي تحتاج إلى منهج خاص للاستدلال والإقناع. فكانت تجده دوما ينتهي من البراهين إلى النتائج الوجدانية ، فلا يتعارض لديه البرهان مع مدركات الوجدان الذاتي السليم في مثل هذه المسائل ، بل كان على العكس يصوغ البرهان لتعزيز مدركات الوجدان ، وكان يدرك المسألة أولا بحسه الوجداني والذاتي ثم كان يصوغ في سبيل دعمها علميا ما يمكن من البرهان والاستدلال المنطقي"<sup>١٩</sup>.

#### المبحث الثاني: مواجهة المنبه الوجداني لدعوة القطيعة:

عرض كل من المخزومي والصدر إشكالية المنهج المتبع في دراسة اللغة وحدد كل منهما نقطة الاتفاق المتمثلة في الإقحام للمنهج الفلسفي الارسطي على مجريات البحث اللغوي، وبناء على ذلك ينبغي عرض مجريات البحث اللغوي على أسس منهجية أكثر ملاءمة مع طبيعة اللغة. فالمخزومي يرى وجوب إيجاد اصلاح شامل للدرس اللغوي وموضوعاته أصولا ومناهج<sup>٢٠</sup>، وهو ما يتحقق - فيما يحسب - بخطوتين، " الأولى : أن نتخلص مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل وهو منهج الفلسفة الذي حمل معه الى هذا الدرس فكرة العامل . والثانية أن نحدد موضوع الدرس اللغوي ونعيد نقطة البدء به ليكون الدارسون على هدى من أمر ما يبحثون فيه"<sup>٢١</sup>.

حضرت المشكلة اللغوية في بعدها الابيستمولوجي في اتباع المنهج الفلسفي في دراسة اللغة في كثير من المواطن في دراسات المخزومي ، ومنها في ما ناقشه فيها الصدر نحو موضوع الجملة الكبرى والصغرى في النحو وتحديدا في قضية تقسيم الجملة الى اسمية وفعلية بناء على تقدم الفاعل او عدم تقدمه ، إذ قرر التفكير المدرسي المستمد من المدرسة البصرية أن الاسم اذا تقدم على الفعل فهو مبتدأ<sup>٢٢</sup>، وهو ما لم يرتضه المخزومي ، وكذلك لم يقبل به أستاذه من قبل إبراهيم مصطفى<sup>٢٣</sup> ، إذ هو بتقدير المخزومي " تحديد ساذج يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض، فجملة ( طلع البدر) وجملة ( البدر طلع ) أو

جملة طالع البدر) جملة واحدة" <sup>٢٤</sup> ، وعندما نذهب إلى القول بوحدهما فإننا نتجنب كثيرا من التأويلات والتفسيرات الفلسفية التي لا تنتمي لطبيعة اللغة وروحها. <sup>٢٥</sup>

يتفق الصدر مبدئيا مع المخزومي . عند عرضه لهذا الرأي . في ذلك الاقحام والتكلف في تفسيرات النحاة يقول " قد نتفق مع الباحث المذكور [المخزومي] في وقوع شيء من التكلف والتقلب غير المنسجم مع طبيعة البحوث اللغوية ووظيفتها أحيانا في كلمات النحاة حين حاولوا تليل القواعد العربية وصياغتها في قوالب الفلسفة الاغريقية" <sup>٢٦</sup> .

لكن الصدر مع ذلك لا يفترض ضرورة الرجوع لنقطة البداية واهدار ذلك المنهج ، لأنه - بما يحمل من إشكاليات بتقديره - سيكون كاشفا عن طبيعة اللغة بنحو من الانحاء .

وهنا تبدأ المفارقة بين المخزومي والصدر ، فالمخزومي يرى أن المنهج المتبع في تفسير اللغة منفصل تماما عن الوجدان اللغوي عند النحويين ، وبذلك فهو يقوم بدرس ينتج عنه طريقة تفكير في اللغة ذات عدة مفهومية ومصطلحية وتفسيرية تباين روح اللغة وطبيعتها ، فالنحوي سيكون أسير المنهج بما يحمل من مقولات وآليات ، فإذا ما عمل النحوي بمقولات الفلسفة تنحى من كونه ابنا لتلك اللغة وبدت إجراءات المنهج تسيطر على سير مجريات البحث ، ولما كانت تلك الاجراءات غير منتمة لطبيعة اللغة ولا لموضوعها فإن البناءات التي ترتبت عليها تكون منتجة لمقولات غريبة.

وينحى الصدر باتجاه مختلف عن هذا التوجه فمع اتفائه مع المخزومي بغرابة التكلف والتقلب على طبيعة اللغة ، إلا أنه يرى فيها ضابطة تعبيرية عن وجدانات لغوية قارة فالمقولات الفلسفية لا تأسر اللغة بل اللغة تأسر المنهج كما يشعر بها النحاة أو متكلمو اللغة كما وصفها النحاة، يقول الصدر : " ومع ذلك نرى أن هذه المحاولات أو جملة منها على الأقل لم تكن أكثر من مجارة مع روح العصر وثقافته ولغته العلمية آنذاك لإعطاء ضوابط فنية ومدرسية عما كانوا يدركونه مسبقا بوجداناتهم اللغوية الأصيلة ، وهذا يعني أنا إذا شئنا تجاوز تلك الصياغات والمصطلحات وأردنا تأسيس منهج آخر قد يكون أنسب

وأقرب إلى روح البحوث اللغوية والنحوية فلا بد وأن لا نتخبط في إنكار وجدانات لغوية أصيلة قد تكون مستترة وراء تلك الصياغات<sup>٢٧</sup>. وبناء على ذلك يرى الصدر أن التوحيد بين الجملتين يجعلنا أمام مفارقات عدة عسية على الحل والتفسير منها :-

- ١- كيف نفسر صحة قولنا ( ذهب الناس ) وعدم صحة ( الناس ذهب ) . وإنما الصحيح الناس ذهبوا .
- ٢- صحة قولنا ( قام محمد وعلي ) وعدم صحة ( محمد وعلي قام ) بل الصحيح ( محمد وعلي قاما )
- ٣- صحة قولنا ( طلع الشمس ) وعدم صحة ( الشمس طلع ) ، بل الصحيح ( الشمس طلعت ) .
- ٤- صحة قولنا ( جاء رجل ) وعدم صحة ( رجل جاء )<sup>٢٨</sup> .

إن افتراض وحدة جوهر العلاقة المعنوية لا يفسر هذه الفوارق ، وإنما ينقلها الى فوارق تعبدية بحسب تعبيره ، أما إذا افترضنا اختلاف جوهر العلاقة بكونها في حال تقدم الفعل اسنادية وتعد عندها جملة فعلية وفي حال تأخره حملية وتعد عندها جملة اسمية فيمكن تفسير الفوارق المذكورة أعلاه<sup>٢٩</sup> . و" هكذا تلجئنا الوجدانات اللغوية الى اعتبار الجملة المزدوجة جملة مركبة من جملة فعلية صغرى وجملة اسمية كبرى"<sup>٣٠</sup>.

لم تكن هذه المداخلة الوحيدة ذات الطبيعة الوجدانية للصدر في نقد آراء المخزومي، بل كانت له مداخلة أخرى بنى الرد فيها على تكريس الأدلة لموافقة الوجدان . فقد ذهب المخزومي في تفسير الجر بعد حروفه بإحدى طريقتين:

" الأولى أن حروف الجر استعملت واسطة للإضافة وواسطة لإضافة ما لا يمكن اضافته مباشرة ، فإذا قلنا سافرت من الكوفة إلى البصرة كانت (من) و (إلى) واسطتين لإضافة (سافرت) الى الكوفة والبصرة؛ لأن ( سافرت ) ببنائها وهيئتها مما لا يضاف أبدا ...



والثانية أن حروف الجر وسائر الحروف العربية الأخرى لم تكن حروفاً بادئ ذي بدء ولكنها استعملت أسماء أو أفعالاً دالات على معانٍ تامة مستقلة ثم تعرضت لتأثيرات الاستعمال فأفرغت من معانيها ... فيها [ أي العربية ] أدوات للإضافة أفرغت من معانيها القديمة إ فراغاً تاماً كالباء وفي ومن وغيرهن "٣١". ونظيرها الأفعال المساعدة في الإنكليزية نحو do و will فقد أفرغت من معانيها واستعملت كأدوات لتخليص الفعل المضارع ٣٢.

ما ذهب إليه المخزومي حاول فيه أن يستلهم مبادئ الوصفية كما في شعاره الذي رفعه منذ البداية، لكنه لم يكن موضعاً للحدود المنهجية، فإذ رفض فكرة العامل بوصفها تفسيراً فلسفياً بعيداً عن روح اللغة وطبيعتها ، إلا أنه قدم تفسيرين مختلفين منهجياً أحدهما يقتصر على وصف الظاهرة ورصد أثرها البنوي والآخر اعتمد فيه مبادئ المقابلة والتاريخية مع أن كل منهج ينتمي لطبيعة معرفية مختلفة في أسسها ومبنياتها وانموذجها العلمي، وهو ما جعل نقاد المخزومي ينعوتونه بالخطأ بين اللسانيات الآنية الوصفية واللسانيات التاريخية والمقارنة ، فهو " يمزج بين المذهبين مزج غير العارف بما جد بينهما من سجال ومن إعادة ترتيب حاسم في تاريخ اللسانيات بين وجهتي النظر اقتنع الباحثون بعده بضرورة الفصل المنهجي بين الدراسة التاريخية أو الزمانية والدراسة الآنية مع إعطاء الأولوية المعرفية للدراسة الآنية"٣٣ ، وبذلك " تظهر المتابعة الدقيقة لكتاباته أن معرفته لم تتعد حدود الإشارات العابرة فهو لا يستطيع تمييز حدود المناهج السائدة آنذاك ونعني بها الاتجاه التاريخي - المقارن والاتجاه الوصفي"٣٤.

لم يرصد الصدر هذه المشكلة المنهجية في النقد ، بل عمد إلى إبراز منبهات تذكي الحس الوجداني ، يقول: "والحق إن إرجاع حروف الجر إلى الإضافة بالنحو المذكور غير وجيه . ويتضح ذلك بمراجعة الوجدان اللغوي في عدة نقاط نقارن فيما بينهما من فوارق واضحة بحيث لا يقبل الحس اللغوي اعتبارهما من واد واحد"٣٥. أما هذه النقاط فقد أجملها الصدر بأربع :

١- وجود موارد يمكن فيها الإضافة المباشرة ولا يمكن الاستغناء عن حرف الجر معها نحو ( سفري أطول من سفرك ) و ( زيد قائم في الدار ) فأطول وقائم يمكن أن يضافا، لكنه لا يستغنى عن حرف الجر معهما .

٢- أن هذه الرؤية لا يمكن إعمامها على كل حروف الجر. فإذا ما طبقت على من فلا يمكن تطبيقها على الكاف وحاشا ورب .

٣- أن يكون أحد أطراف الإضافة مفهوما كليا ( نكرة) وهو المضاف، ولا يشترط ذلك في ما يتعلق به حروف الجر. <sup>٣٦</sup>

٤- حكم " الوجدان لمن يقارن بين موارد الإضافة وموارد استعمال حروف الجر ، بأن الإضافة لا تفيد من ناحيتها نوع النسبة والعلاقة بين المضاف والمضاف اليه وإنما تفيد أصل العلاقة الملائمة مع انحاء مختلفة منها خلافا للحروف ، فإن كلا منها يتضمن مدلولاً خاصاً به زائداً على أصل الارتباط والنسبة إلى المجرور" <sup>٣٧</sup>.

وما يختاره الصدر في تفسير الفارق بينهما أن الإضافة تقوم بدور التخصيص وتضييق المعنى دون الأشعار بخصوصيته بينما تقوم حروف الجر بالدلالة على خصوصية. <sup>٣٨</sup>

والذي يظهر من جملة كلمات الصدر أنه يتحدث بنحو ما عن نموذج كان سائداً في الثقافة العربية، يكسو طبيعة البحوث آنذاك، فإذا ما كان النموذج الفلسفي قد عمرت به الثقافة العربية وشدت نحوه كل العلوم وبسطت هيمنته، إلا أن ذلك النموذج - بحسب الصدر - لم يبسط نفسه في مجال اللغة بوصفه حاملاً لآلياته في مسيرة بحثية يمكن لها أن تعطي محاولات كاشفة عن الظاهرة أو تفسيرها بنحو علمي بقدر ما كانت أنموذجاً يحاول النحوي اضعافه على ما يستظهره من طبيعة اللغة بصياغة تتسجم مع النموذج المعرفي الذي أخذ يهيمن على مسالك العلم آنذاك . إنها حالة مجازة ورفع لمنسوب المعرفة لمستوى القبول العلمي باستعارة مفاهيمه وأدواته، لا لكي تعطي نتائج خارجة عن ما هو مركز في

الوجدان النحوي بل يوظف ذلك المنهج لخدمته، وبذلك لم يكن المنهج أكثر من أداة ذات طبيعة فنية مدرسية تعتمد صيغة اقناعية بعلمية المرتكز الوجداني.

يقترّب رأي الصدر مما يذهب إليه نقاد النحو و أصحاب النقد اللساني العربي في تقييمهم لما تنسبه الدراسات العربية الحديثة للنحو العربي من أخطاء منهجية يقول عباس حسن في وصف طائفة من المشتغلين في اللغة آنذاك " وطائفة اتخذت الفلسفة شعارا لها وتعلقت منذ قديم بالأساليب الكلامية وقضايا المنطق الجدلي واستخدمته في البحوث اللغوية وما يتفرع منها والتزمتة في تأليفها ودراستها وسائر صلاتها العلمية ولاقت طريقها رواجاً وصادفت هوى في نفوس كثيرة ؛ لأنها الطريقة التي شاعت بين الفرق الإسلامية وأهل الملل والنحل منذ منتصف القرن الثاني الهجري وأوائل القرن الثالث أيام تدوين النحو وكانت سمة المثقفين"<sup>٣٩</sup>.

إذ يتفق هذا الرأي في بلورة النموذج الذي ساد في تلك الفترة أو كاد ، إذ يرى عباس حسن أنها محكومة ضمن مرجعية ثقافية تعمل الأدوات التي تحقق مكتسبات لاهوتية ، أو أنها تحاول مجاراتها لأنها تمثل القيمة العليا التي ينبغي أن تحتذى ، فما فكرة العامل النحوي إلا استجابة لفكرة الإله الواحد الذي تصدر عنه الأشياء ولا ينبغي أن تتعدد<sup>٤٠</sup>، لكنه يختلف عنه في مدى طبيعة كشفه الوجداني عن الظاهرة اللغوية ، فعباس حسن يرى اقحامها مرتبطاً بمهمة دراسية ، تسهل التيسير على المتعلمين ، لكنها ليست هي الواقع، ولا ينبغي أن تعطى صنوفاً من القوة والضعف<sup>٤١</sup>.

ويتفق رأي الصدر من جهة مع رأي الدكتور عز الدين المجدوب إذ يقول الأخير في نقد الحجج النقدية ذات الطابع الابيستمولوجي: " إن تأثر نظام العامل بالفلسفة والمنطق أو عدم تأثره بهما ليس دليلاً في حد ذاته لا على سلامة الكفاية الوصفية له أو على انعدامها"<sup>٤٢</sup>.

ويقول الدكتور مصطفى غلفان: " إننا لا نثق البتة في الطرائق المعتمدة في التعامل مع التراث النحوي العربي في غياب تحديد دقيق للآليات المنهجية اللازمة لهذا النوع من العمل التاريخي الدقيق ومن هنا

يأتي رفضنا النتائج المترتبة عن تقييم الفكر النحوي العربي أو إعادة قراءته في ضوء النظريات اللسانية الحديثة ، وذلك لاختلاف السياق التاريخي والفكري للمنظومة النحوية العربية وللسانيات على حد سواء فما يمكن أن يعد أخطاء في نظر قراء التراث النحوي العربي يبدو بالنسبة إلينا سمات وملامح خاصة بالفكر النحوي العربي تتناسب والعصر الذي ظهر فيه هذا الفكر لا أقل ولا أكثر<sup>٤٣</sup>. فضلا عن وجود قراءات مغايرة حسبت العمل النحوي قد قام على أسس علمية تنتهي إلى عدة منهجية مقارنة لما نادى به اللسانيات الحديثة. بل إن التحول اللساني ما بعد تشومسكي قد أعاد كثيرا من القضايا التي اشتغل عليها التراث النحوي إلى المكانة القوية بعد أن كانت موضع نقد من القراء العرب الذين بنوا نقدهم لهذه القضايا بوصفها مقحمة ولا تتسجم مع البحث العلمي للغة<sup>٤٤</sup>.

ما يجمع هذا التقييم مع رأي الصدر طبيعة المجارة المعرفية لنموذج العلم، وإعادة الاعتبار للمنهج التراثي في ظل سياقه التاريخي، وعدم افراغه من محتواه المعرفي، غير أنه يفترق عنه في كون التوجه المنهجي ليس حاملا لوجدانات لغوية ، وإنما ينبغي بناء منهج آخر على وفق تصور منهجي محكم يعيد قراءة اللغة ويقوم على التجاوز لا الدوران في فلك النقد وابتسار المنجز اللغوي لصالحه<sup>٤٥</sup>.

يدخل رأي الصدر هذا ضمن قناعة لاحظها في طبيعة الأدلة الفقهية إذ رصد طبيعة تكييف منهجي لنتائج مرتكزة مسبقا ، فالمناخ الفقهي والأصولي شهد تقرير أدلة في ضوء النتائج ، أي أن الأدلة تكون بعدية وظيفتها الاستدلال على ما هو موجود ، وفي كثير من الأحيان يكون ذلك الحكم موضعه الوجدان ، وإذا ما فقد المنهج تماسكه وبدت فيه ثغرة ما فإن المعالجة الجادة قد تتخلى عنه لصالح أدوات وآليات جديدة مهمتها الحفاظ على النتائج المقررة ، ومثال ذلك ما حصل في قضية تبرير الاحكام الفقهية بمبدأ السيرة ، فالصدر يرى أن اللجوء إليها كان نتيجة ظهور مشكلات الأدلة التفصيلية التي كيفت أحكاما قارة في الضمير الفقهي والشعبي، ومن ثم استحدث هذا الدليل لتدارك تلك المشكلات . يقول الصدر " إن هناك حالة نفسية عند كثير من الفقهاء تمنعهم من أعمال مُرّ الصناعة في مقام استنباط الحكم الشرعي

في كثير من الموارد . ولعل هذه الحالة النفسية هي السبب في التفتيش عن أساليب استدلالية تلائم تلك الحالة النفسية كدعوى حجية الشهرة والاجماع المنقول وانجبار الخبر ووهنه بعمل الاصحاب واعراضهم ...<sup>٤٦</sup> وبتعبير ثان له دونه مقرر آخر لبحثه يقول: إن " هناك جملة من المسلمات والأطر الفقهية التي تلقيت بالقبول من قبل الفقهاء الأوائل وأخذت بطريق لا نعرفه دون أن يكون عليها دليل صناعي يبرهن عليها، الا أنها حقائق [ تحقق] لنا القناعة بأنها أخذت من الشارع الأقدس؛ ولهذا تكون هذه المسلمات بالنسبة إلينا جزءا ضروريا في الفقه، ولا بد من الالتزام بها، وكل بناء استدلالي في الفقه لا بد أن يتحفظ على هذه المسلمات، والا لما كان بناء استدلاليا كاملا صحيحا . وتأسيسا على ذلك حصلت حالة وجدانية قبلية عند الفقهاء أوجبت التفكير في أن يقام صرح علم الأصول وإطاره الاستدلالي بنحو تحفظ فيه هذه المسلمات الفقهية ولا يتجاوز عنها"<sup>٤٧</sup> .

ومرجع البحث عن دليل يطابق الحالة الوجدانية ربما يكون " من نتائج المنطق الارسطي القائل بأن الشيء لا بد أن يكون ضروريا ، أو مكتسبا منتهيا إلى الضروري ، فخلف هذا المنطق في الأذهان في مختلف العلوم - ومنها علم الفقه - تخيل أن الانسان غير الساذج لا ينبغي له تسليم أي دعوى لا تكون ضرورية ولا منتهية الى الضروريات ، ومن هنا يحاول الفقيه أن يجد دليلا وفق مقصوده لكي لا يكون مدعيا لشيء بلا دليل "<sup>٤٨</sup> .

إن تطبيق هذا المرتكز على البحث اللغوي ينطوي على مصادرة لا تسعفها الطبيعة الاستيمولوجية لنشوء المناهج اللغوية ، وتكمن هذه المصادرة في مدى تمثيل تلك المناهج للوجدان بغض النظر عن تسيد نموذجها، فكون المنهج الفلسفي معبرا عن الوجدان قد يتقاطع مع الطبيعة الفقهية التي تراهن على اطمئنان يشحذه الموروث والمذهب وسلسلة الفقهاء الذين يصعب معهم تجاوز المرتكزات هذه ، أما نحويا فلم يحن الوقت بعد للتعبير عن طبيعة وجدانية مركوزة في الضمير العلمائي والشعبي ، فكم أنكر العلماء ما يقوله النحاة الآخرون ، وكم أنكرت العامة ما يضطلع به النحاة من تكلف .

والسؤال المطروح هنا هل ينسجم الصدر مع الطبيعة الوجدانية في الفقه التي تفرض نمطا منهجيا ينسجم مع مخرجاتها تاما ؟

قد يقترب الصدر مع هذا التوجه ، فمع " الاعتقاد الكامل بالانجازات العلمية التي انجزها ... على مستوى علم الأصول ... ولكن مع ذلك بقيت محكومة بنفس الأطر والمسلمات الفقهية الموروثة عن علمائنا السابقين ولم تستطع تجاوز أو تطوير تلك الأسس"<sup>٩٤</sup> وفي هذا الحال سيقدم لنا معادلة منهجية في التناول تحتكم الى إطار نظري واحد ، وسيبتعد التوجيه عن تبضيع الأسس الحاكمة لرصد الظواهر التي تنتمي لإطار ابستمولوجي واحد . لكن مع استظهار نقده الحاد للمسلمات الوجدانية ولو على مستوى نظري ، فإنه - عندها - سيقدم لنا قراءة معرفية تقوم على تبضيع المرتكزات التراثية التي كانت تنتمي لإطار ابستمولوجي واحد ، وإذا ما التزمنا بالتفريق بين الوجدان الفقهي والوجدان اللغوي المتقدم فالمعادلة ينبغي أن تكون مقلوبة على أقل تقدير .

تبقى مشكلة هذا التفسير الحقيقية بتقديرنا في فجوتها الابستمولوجية من ثلاثة وجوه: -

أولها: في تسيد النموذج الفلسفي ، أو بجعله أنموذجا واضحا ، في حال أن الفلسفة في إطار الثقافة الإسلامية عند التقعيد النحوي ما زالت في طور الصراع مع العقل الحديثي أوالنصي<sup>٥٠</sup> ، وهو ما يمكن ادراجه في اطار غير مكتمل أو الوقائع الخام بحسب توماس كون<sup>٥١</sup> . وهو أمر يندرج في طبيعة العلوم الإنسانية، فالمشكلة " في الإنسانيات أنها أبداً في تحقيق القطيعة من الطبيعيات الأمر الذي يفضي إلى أن تتزامن نظريتان متضادتان ومن ثم يصح القول : إن طبيعة القطيعة في الإنسانيات تقوم على المجاوزة وليس على المجاوزة"<sup>٥٢</sup>.

وثانيها : أن العقل النحوي لم يلتزم بكل التفاصيل الفلسفية التي رتب الصدر عليها وجدانياته، فلئن كان العقل البصري قد تسيدت فيه الثقافة العقلية فإن العقل الكوفي كان ميالا للتفكير الحديثي التعبدي . وهو ما حاول بيانه الدكتور المخزومي ، يقول " أما نحاة الكوفة فهم - بالرغم من أنهم تأثروا بالمنهج الكلامي -

كانوا أقل من البصريين إمعانا في فلسفة العامل ، وكان منهجهم أقرب إلى روح المنهج اللغوي من منهج البصرة ... فليس للعامل عندهم قوة العلة فقد يكون العامل ولا يكون المعمول<sup>٥٣</sup>، وقد يجتمع عاملان على معمول واحد<sup>٥٤</sup>، وهذا يدل " على أن الكوفيين لم يستطيعوا التخلص من ثقافتهم الأولى التي لابسوها ولا بستهم زمنا طويلا ، وهي الثقافة العربية الخالصة ، التي انبنت عليها الثقافة العامة في الكوفة ، أعني دراسة القرآن وتفسيره، ورواية الأحاديث والقراءات ورواية الشعر والأدب"<sup>٥٥</sup> .

يعني ذلك أن تحكيم الوجدان بحسب منهج ما ترجيح لطريقة تفكير مجاورة لطريقة أخرى تختلف في كثير من تفاصيلها من غير أن يكون هناك سبب معرفي واضح للترجيح. وبعبارة أخرى إن الرصد الابدستيمولوجي يبسط تجربتين لهما إطار تاريخي مشترك يحيل بطبيعته الى عدم امكانية تسيد النموذج العقلي في اطاره التاريخي ، ليكون بعد ذلك هو الكاشف عن ذلك الوجدان بوصفه الممثل الوحيد الذي يجاربه النقوي لرفع منسوب تحليله لمصاف العلمية. وربما يشهد لذلك المعجم الفقهي في تفسيراتهم كالاستصحاب والاجماع وطبيعة الحجج النحوية بصورة عامة<sup>٥٦</sup> .

إن طبيعة التمثيل الوجداني للمناهج التي أعملها النحاة تصطدم بطبيعة العمل البحثي الذي قاموا به، فالقول بكونها تمثل شهادات وجدانية يضعها في مواجهة الاقصاءات التي قاموا بها، فضلا عن طبيعة عملهم الإكراهي على قواعد اللغة و توصيفهم لما خرج عن كلياتهم بالشذوذ والضعف أو الخروج عن القياس ، هذا فضلا عن اختلافاتهم في تحديد الواقعة اللغوية وما يمكن أن يستخلص منها نتيجة أعمال استنتاج شخصي ، أو لدواع غير علمية<sup>٥٧</sup> .

وثالثها: أن المختص قد يبتعد " عن المطلوب لكثرة ابعاله بقوالب الاستدلال فكما طال الاستدلال كلما زاد احتمال الوقوع في الخطأ"<sup>٥٨</sup> . وهذه المسألة تشهد على افتراق الوجدان عن الطبيعة البحثية القائمة على أسس منهجية تبتغي العلمية في ضوء نموذجها. وبذلك تقع المنهجية على الطرف المقابل للوجدان لا أن

تكون شاهدا له . فقد سجلت المدونات النحوية اعتراضات على هذه الطريقة من التفلسف التي تصطدم مع الوجدان .

يبدو أن رؤية الصدر تتحاشى القطيعة مع الطبيعة التراثية في التعامل مع اللغة ، وتأسيس المنهج الجديد في الدرس النحوي عليه أن لا يغفل المضمير المنهجي ، إذ لا فصل بين المنهج واللغة بحسب الواقع، فالمنهج يحمل معه الكثير من طبيعة اللغة ولا فصل بينهما فكأن على دارس اللغة أن يعد حمولات النحاة المنهجية من مصادر وعي اللغة وتفسير طبيعتها ، وإن اختلف معها في طبيعة تناولها . لكن تلك المضمرات التي تحمل معها طبيعة وجدانية كيف تتم محاكمتها بعد أن كانت تند عن الدراسة الملموسة . لأنها بالنهاية تعبير عن اختلاج ذهني ونفسي لا يرتبط بشكلية اللغة التي تقبل الى حد ما ضبطها بروح وصفية دقيقة . وكيف لنا التأكد من كون هذه الحمولات هي حمولات وجدانية لطبيعة اللغة ؟

يجيب الصدر بالرجوع الى وجدانه اللغوي ويحتكم اليه كما في مناقشته للمخزومي في تقديم اسمية الجملة التي فاعلها متقدم على الفعل المتقدمة ، ومركزه مبني على فرضية أصالة الثبات في اللغة، وهي مسألة إشكالية ربما وقع المخزومي فيها نفسه على الرغم من محاولة تحييدها لديه ، وذلك عندما قاس الصيغ المتطورة ودلالاتها على الصيغ السابقة<sup>9</sup> .

تعني أصالة الثبات إهمال فرضية التغير اللغوي ، بعد عدم الشعور بالتغير<sup>10</sup> وينتج في ضوءها اسقاط الشعور الحالي على السابق مع ما بينهما من فاصلة زمنية كبيرة في حسابات اللغة . وبذلك تتعقد المشكلة إذ تصبح مشكلة مركبة من قضيتين الأولى فرض مطابقة الوجدان اللغوي الحالي مع الوجدان الذي يشعر به النحويون الأوائل، والثانية اختيار نموذج نحوي كمثل الوجدان اللغوي واجتزأؤه من بين الوجدانات المخالفة . فضلا عن إشكالية كون النحوي ممثلا للغة بنحو محايد. إذ يفقد تلقائيته عند شعوره بكونه رقيبا على اللغة أو دارسا لها ، فهناك جملة من الفروق بين متكلم اللغة والباحث فيها، إذ يكون المنهج دخيلا في توجيهه بوصلة الباحث فيها "قالمتكلم صاحب عادات نطقية معينة يحددها العرف



والباحث صاحب منهج معين تحدده عوامل تتصل بطبيعة المادة المدروسة وللمتكلم استجابة لقواعد يراعيها في الكلام ولا يستطيع إدراكها لا جملة ولا تفصيلا وللباحث طريقة يصل بها الى استخراج هذه القواعد حتى يستطيع أن يعبر عنها بالتفصيل المتكلم خاضع للعرف والباحث خاضع للمنهج والمتكلم يستخدم أدوات لا يعرفها والباحث يستخدم آليات للكشف عن هذه الأدوات<sup>٦١</sup>، بل أكثر من ذلك، إذ تظهر المشكلة أيضا في مساعد الباحث الذي يكون في أغلب الأحيان متكلمًا سليقيا يتحدد دوره في تقديم شروحا وتوضيحات مساعدة للباحث اللساني الذي لا يكون ملما بصورة كلية للسان الذي يروم وصفه<sup>٦٢</sup>، فإن الجوانب الفردية التي تتمثل فيه لا تمثل خصائص لغوية مشتركة بين جميع المتكلمين بذلك اللسان المحدد<sup>٦٣</sup>، وهو ما يفقد البحث شرط التجانس فمستوى الراوي أو مساعد الباحث اللغوي مسألة نسبية تختلف باختلاف طبقات المجتمع وطبيعتهم الثقافية<sup>٦٤</sup>، " ثم إن الازدواجية اللغوية للراوي أو اللساني نفسه لها أثر في تحديد خصائص البنيات اللغوية المدروسة لا سيما أن الراوي يكون عارفا بأهداف ومسااعي عمله ، مما يدفعه إلى التدخل الفعلي عن وعي أو دونه لمساعدة الباحث اللساني وقد يتدخل الراوي أو الباحث في ما يسجل أو يسمع أو يسأل عنه<sup>٦٥</sup> فعند العلم بتسجيل الكلام يخضع المتكلم لمراقبة عليا ولو من دون وعي تقوم تلك المراقبة بتحريف المعطيات<sup>٦٦</sup>، ذلك مع الاغماض عن كون بعض النحاة يحملون أكثر من لغة ولربما تزاخم وجدانهم اللغوي ، أو شابت تفسيراتهم رواسب لغاتهم الاصلية أو الثانية. ولعل المشكلة تدخل في تعقيد أكبر، ذلك عندما تساءل القيمة الوجدانية في الاستدلال أصلا، فالدليل الوجداني في دائرة التفكير الأصولي قد حفته مناقشات تهز بداهته ، وتقلل من مسلمته، ولربما أحال على شعور فردي يلزم صاحبه في رأي من يقول بحجية قطع القطاع، أو القطع الفردي الذاتي، وما المعالجات التي حاولت إعادة الثقة له إلا محاولات تحيل على افتراض حالة مثالية أكثر مما تحيل على حالة واقعية ، من ذلك ما ذكرناه في مناقشة الخوئي للاتجاه اللاغي لقيمته .

يدخل عمل الصدر في جزء منه في آلية الاستدامة والبقاء لفاعلية التفكير الاسلامي الذي كان يشكل هاجسا عند الصدر في فترة الصراع بين القطبين الرأسمالي والاشتراكي ، إذ حاول أن يخلق منطقة ثالثة للصراع تلتزم الفكر الاسلامي ، مستدعيا التراث بصياغات جديدة مع زيادات لا تتصف بصيرورته وتحوله ، بمعنى أنها تستمد بعدها النظري المتماسك من تفاصيله التي يرى فيها غناء وسعة لتأطيراته . وإذا ما كانت هناك خطوات مجاوزة فهي تحتفظ برباطه بوصفه مقدما لمعطيات قابلة للتطوير دون اللجوء لقطيعة ذات أبعاد تحويلية ناسخة . وبذلك تحضر فكرة الريادة بوصفها مرتكزا يغذي تكوين الهوية ويدعم صلابتها. وعندها تتسرب الايديولوجيا لمفاصل البحث العلمي وتراهن على تقويض موضوعيته ويصبح الوجدان عكازته التي يتوكأ عليها في تمرير ما يتبناه بلباس الضرورة .

ولكن تبقى هذه المراهنة على التراث منطلقة من نظرة وجدانية متاخرة سادت في ضمير الأمة ذلك الوجدان الذي بقي إلى لحظة الصدمة الحضارية مع الغرب ، ففي الإطار اللغوي والنحوي ارتكز النموذج الفلسفي على التحليل النحوي أو لا أقل سيطر على مفاصل البحث فيه ، وكأنه صار حاملا للواء البحث اللغوي حدوثا وبقاء وهو الذي كان في المواجهة . لكن الواقع إن هذا العمل ما هو الا تشطير للأصول التراثية ، وتفعيل لجانب منه إثر الانزلاق في إعمام النموذج المتأخر على اللحظات التأسيسية المتقدمة . وهو ما يعمل باتجاه معكوس من معادلة المخزومي ، التي حاولت تشطير التراث أيضا لكنها رجعت لاختيار نموذج تأسيسي في عمل استجابي لراهنية التفكير اللغوي الحديث . لكن هذه الاستجابة استمدت فاعليتها من التراث على أساس المواءمة المنهجية مع طبيعة البحث اللغوي الحديث ، وهو عمل يفرز طبيعة الاختلاف التكويني للعقل النحوي التراثي ويقوم باستدعاء نمودجه الملائم ، لكن هذا العمل يفنقر أيضا لبيان الحدود الفاصلة بين طبيعة المناهج الحديثة وبين ما عمل عليه النحاة ، إنه بالنهاية يقوم بعمل تشطيري يحاول فيه مقارنة التراث بقطيعة داخلية مع أحد توجهاته . إنهما يسيران باتجاه قطيعتين ،

أحدهما يغفل مساحة ويجعلها مختبئة ومهمشة ، وكأنها معدمة والآخر يجعلها مع النموذج القار ويتجه صوب المغيب من أطر الدراسة.

### خاتمة البحث:

بعد هذا الفحص لموقف الصدر من آراء المخزومي في النحو بطبيعتها النحوية ومنحائها المعرفي نسجل أهم النتائج التي توصل لها البحث:

١- نحا نقد الصدر للمخزومي باتجاه تسجيل المشاكل المعرفية التي ارتكز عليها المخزومي في نقده للتفكير النحوي ، وتمثل ذلك في بيان القيمة المعرفية التي سار المخزومي بالدعوة إلى القطيعة معها .  
٢- حضر الدليل الوجداني بوصفه منقذا لطريقة التفكير ومنهجية البحث التي سار عليها القدماء، إذ حاول به الصدر الحفاظ على مكتسباتها المعرفية ، ورفع منسوبها العلمي من طريقة وآلية إلى معطيات وجدانية تمثل الشعور باللغة كما هي آنذاك .

٣- لم يكن الدليل الوجداني بذلك الوضوح في مباحث اللغة لذلك اعتمد منبهات وجدانية تكشف عنه بناء على أن الدليل الوجداني يبقى فاعلا وإن شابه الغموض إثر دخول عوامل التغطية، فالمنبهات تمارس دور التعرية للعوائق التي تحول دون تجليه.

٤- وقع الدليل الوجداني عند الصدر في تبضيع المستند إذ كان الإطار الذي احتكم إليه المخزومي مرتكزا على إطار آخر ينتمي للسياق المعرفي نفسه وبذلك لو عمل الوجدان عند كليهما سيكون كل منهما محتكما لإطار معرفي غير متكامل لأنه يرتبط بمنهجين متجاورين ينتميان لنموذج معرفي غير مكتمل أو خام.

٥ - الدليل الوجداني في اكتشاف نظام اللغة يواجه مشكلة في أساس الوجدان بوصفه مبدأ من مبادئ المعرفة ، فضلا عن إشكالية تطبيقه على النحوي فكونه باحثا أو راويا يخل بمبدأ الانسجام ولا يحافظ على نقاوة التمثيل اللغوي.

٦ - تتفق رؤية الصدر مع جملة من نقاد المخزومي في عدم التنكر للطبيعة البحثية عند القدماء لكنها تختلف من حيث منطلقاتها المنهجية ، ولعل أهمها في تغييب الوجدان مرتكزا عند نقاد المخزوم .  
هوامش البحث:

- (١) في النحو العربي نقد وتوجيه ، د مهدي المخزومي : ١٨ .
- (٢) محمد باقر الصدر فلسفة الحداثة في مقاربة جدلية ، صلاح فليفل الجابري ضمن موسوعة (الفلسفة العربية المعاصرة) : ٥٩٥ .
- (٣) ينظر : السيد محمد تقي الحكيم وحركته الاصلاحية في النجف ، مجموعة من الباحثين : ١٣ .
- (٤) عند مراجعة كتاب من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية للسيد محمد تقي الحكيم يلاحظ الصبغة الرسمية للدرس الاصولي هي الحاكمة على مجرياته ، من دون أن يحدث تغيير ملموس يبين مدى التأثير بالمنهج الأكاديمي الذي نتجت عنه مسارات بحثية مختلفة.
- (٥) ينظر: أعلام نجفيون دراسات في اللغة والنحو والأدب، د. نعمة رحيم العزاوي: ٥، ١٥، ٢٧ .
- (٦) تمثل ذلك في كتاب ( البحث النحوي عند الأصوليين ) لمصطفى جمال الدين وهو بالأصل أطروحة دكتوراه بإشراف الدكتور مهدي المخزومي ، ودراسات الدكتور الفضلي التي جاءت في سياق أكاديمي .
- (٧) ينظر المنطق ، محمد رضا المظفر: ٣ / ٢٢٨ .
- (٨) المنطق: ٣ / ٢٢٨ .
- (٩) ينظر: الاشارات والتنبيهات ، ابن سينا ، شرح نصير الدين الطوسي : ١ / ٣٤٣ .
- (١٠) المنطق : ٣ / ٢٣٠ .
- (١١) ينظر الاشارات والتنبيهات : ١ / ٣٤٥ . ٣٤٥ .
- (١٢) ينظر : المنطق : ٣ / ٢٣٠ .
- (١٣) شرح المواقف ، الايجي : ١ / ١٢٥ .
- (١٤) منهج العلم والفهم الديني ، يحيى محمد : ٥٩ .

- ١٥) ينظر: القطيعة بين المثقف والفقير، يحيى محمد : ٤٢، وعندما يتغير العالم، جيمس بيرك ، ترجمة ليلي الجبالي : ٣٥٧
- ١٦) موسوعة الإمام الخوئي، مجمع الرسائل ، رسالة في الأمر بين الأمرين ، الخوئي : ٤٩ / ٤٠ - ٤١ .
- ١٧) ينظر: القطيعة بين المثقف والفقير : ٤٠ - ٤١ . وينظر مصدره.
- ١٨) ينظر: مقدمة بحوث في علم الأصول ، محمد باقر الصدر ، تقرير الهاشمي : ١ / ١٠
- ١٩) المصدر نفسه : ١ / ١٠ - ١١ .
- ٢٠) ينظر: في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ١٨ .
- ٢١) المصدر نفسه : ١٨ .
- ٢٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٨٦ .
- ٢٣) ينظر أحياء النحو: إبراهيم مصطفى : ٥٥ .
- ٢٤) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٤٣ .
- ٢٥) ينظر: المصدر نفسه : ٤٦ - ٤٧ .
- ٢٦) بحوث في علم الأصول ، محمد باقر الصدر ، تقرير محمود الهاشمي : ١ / ٢٧٣ .
- ٢٧) المصدر نفسه : ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤ .
- ٢٨) بحوث في علم الاصول : ١ / ٢٧٤ .
- ٢٩) ينظر المصدر نفسه : ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥ .
- ٣٠) المصدر نفسه : ١ / ٢٧٥ .
- ٣١) النحو العربي نقد وتوجيه : ٨٥ - ٨٦ .
- ٣٢) ينظر المصدر نفسه : ٨٦ .
- ٣٣) المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة ، عز الدين المجذوب : ٢٧ .
- ٣٤) اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، د حافظ إسماعيلي علوي : ٤١ .
- ٣٥) بحوث في علم الاصول : ١ / ٢٧٧ - ٢٧٨ .
- ٣٦) ينظر المصدر نفسه : ١ / ٢٧٨ .

- ٣٧ ( المصدر نفسه: ٢٧٨/١-٢٧٩.
- ٣٨ ( بحوث في علم الأصول : ٢٨٤-٢٨٥ .
- ٣٩ ( اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن : ١١.
- ٤٠ ( ينظر: المصدر ، نفسه : ١٨٦-١٨٧.
- ٤١ ( ينظر: المصدر نفسه: ١٩١.
- ٤٢ ( المنوال النحوي العربي ، قراءة لسانية حديثة ، د عز الدين المجدوب: ٢٨١.
- ٤٣ ( اللسانيات العربية ، أسئلة المنهج ، د مصطفى غلفان : ١٦٨.
- ٤٤ ( ينظر: المصدر نفسه : ١٦٨-١٦٩.
- ٤٥ ( ينظر: المصدر نفسه: ١٦٩-١٧٠.
- ٤٦ ( مباحث الاصول ، محمد باقر الصدر ، تقرير كاظم الحائري، (القسم الثاني) : ١٢٦ /٢.
- ٤٧ ( لا ضرر ولا ضرار ، محمد باقر الصدر ، تقرير كمال الحيدري : ٥٤.
- ٤٨ ( المصدر نفسه : ١٢٩ /٢.
- ٤٩ ( لا ضرر ولا ضرار ، ٦٠.
- ٥٠ ( ينظر: ضحى الاسلام ، أحمد أمين : ٣٨٦-٣٨٧.
- ٥١ ( ينظر: سوسيلوجيا العلم : كريم موسى : ١٤٣.
- ٥٢ ( الإنسان في الفلسفة اللسانية قراءة في ابستمولوجيا اللسانيات ، أنفال جاسم : ٨٥.
- ٥٣ ( مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، د مهدي المخزومي: ٢٦٣.
- ٥٤ ( ينظر: المصدر نفسه : ٢٦٣.
- ٥٥ ( المصدر نفسه : ٢٦٣.
- ٥٦ ( ينظر الاقتراح في أصول النحو ، السيوطي : ١٦ - ١٨.
- ٥٧ ( ينظر : ضحى الأسلام : ٥٨٥.
- ٥٨ ( القطيعة بين المثقف والفقهاء: ٥٣.
- ٥٩ ( ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : ٥٣.

- ٦٠ ( ينظر: بحوث في علم الأصول: ٤/ ٢٩٣. ٢٩٤.
- ٦١ ( اللغة بين المعيارية والوصفية ، تمام حسان : ١٢- ١٣.
- ٦٢ ( ينظر اللسانيات النبوية ، مصطفى غلفان: ٨٢.
- ٦٣ ( ينظر: المصدر نفسه: ٨٨.
- ٦٤ ( ينظر المصدر نفسه : ٨٩.
- ٦٥ ( المصدر نفسه : ٨٩.
- ٦٦ ( ينظر: مدخل لفهم اللسانيات روبر مارتن ، ترجمة د. عبد القادر المهيري: ٣٦، واللسانيات النبوية منهجيات واتجاهات : ٨٩.

### المراجع:

١. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة، ١٩٥٩م.
٢. الإشارات والتبنيهاات لأبي علي ابن سينا مع شرح نصير الدين الطوسي، تحقيق د. سليمان دنيا، مؤسسة النعمان للطباعة والنشر، بيروت لبنان/ ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.
٣. أعلام نجفيون دراسات في اللغة والنحو والأدب، د. نعمة رحيم العزاوي، جمعية منتدى النشر ط١/ ١٤٣١ هـ.
٤. الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ضبطه وعلق عليه، عبد الحكيم عطية، دار البيروتي ١٤٢٧- ٢٠٠٦م.
٥. الإنسان في الفلسفة اللسانية، قراءة في ابستمولوجيا اللسانيات د انفال جاسم محمد، كنوز المعرفة ط١/ ١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠م.
٦. بحوث في علم الأصول محمد باقر الصدر تقرير، تقرير محمود الهاشمي، منشورات مركز الغدير للدراسات الاسلامية، ط٢/ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
٧. سوسيلوجيا العلم، قراءة في فلسفة توماس كون، د كريم موسى، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١/ ٢٠١٤م.
٨. السيد محمد تقي الحكيم وحركته الاصلاحية في النجف، نخبة من العلماء و الباحثين، معهد الدراسات العربية والاسلامية - لندن ط١/ ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

٩. شرح الرضي على الكافية ، محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، ايران ط٢ / ١٣٨٤ هـ .ش.
١٠. شرح المواقف ، الأيجي، مير سيد شريف الأيجي، تصحيح بدر الدين نعساني ، منشورات الشريف الرضي قم ط١ / ١٣٢٥ هـ .ش.
١١. ضحى الاسلام ، أحمد أمين ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة مصر، ٢٠١٢م.
١٢. عندما يتغير العالم، جيمس بيرك ، ترجمة ليلي الجبالي، عالم المعرفة / ١٩٩٤م.
١٣. في النحو العربي نقد وتوجيه ، د مهدي المخزومي، دار الشؤون الثقافية، بغداد ط٢ / ٢٠٠٥ م .
١٤. القطيعة بين المثقف والفقير، تحليل للبنيتين العقليتين، يحيى محمد ، درا اباكو ، المانيا ، ط١ / ٢٠١٩م.
١٥. لا ضرر ولا ضرار ، محمد باقر الصدر ، تقرير كمال الحيدري، دار الفرقد ، ايران . قم ط٤ / ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.
١٦. اللسانيات البنوية منهجيات واتجاهات، د. مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١ / ٢٠١٣م.
١٧. اللسانيات العربية أسئلة المنهج ، د مصطفى غلفان، دار ورود الأردنية، ط١ / ٢٠١٣.
١٨. اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة نقدية تحليلية في قضايا التلقي وإشكالياته، د حافظ إسماعيلي علوي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١ / ٢٠٠٩ م .
١٩. اللغة بين المعيارية والوصفية ، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة ط٤ / ٢٠٠٠م.
٢٠. اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ١٩٦٦م .
٢١. مباحث الأصول ، محمد باقر الصدر، تقرير كاظم الحائري ، دار البشير قم، ط٣ / ١٤٣٣ هـ.
٢٢. محمد باقر الصدر فلسفة الحداثة في مقاربة جدلية ، صلاح فليل الجابري ضمن موسوعة (الفلسفة العربية المعاصرة ( مجموعة من المؤلفين ، اشراف وتحرير اسماعيل مهناة ، منشورات الاختلاف ط١ / ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤م.
٢٣. مدخل لفهم اللسانيات، روبير مارتان ترجمة عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للترجمة بيروت، ط١ / ٢٠٠٧م.
٢٤. مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، د مهدي المخزومي، دار الرائد العربي بيروت لبنان ، ط٣ / ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
٢٥. من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية، تأليف السيد محمد تقي الحكيم، ط١، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.



٢٦. المنطق، محمد رضا المظفر ، دار الغدير للطباعة والنشر ط ١٠ / ١٤٣٦ هـ.
٢٧. منهج العلم والفهم الديني ، العبور من العلم الى الفهم ومن الفهم الى العلم ، يحيى محمد ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت لبنان ط١ / ٢٠١٤ م .
٢٨. المنوال النحوي قراءة لسانية جديدة، د. عزالدين المجذوب، دار محمد علي الحمامي تونس ط١ / ١٩٩٨ م.
٢٩. موسوعة الإمام الخوئي، مجمع الرسائل ، رسالة في الأمر بين الأمرين ، الخوئي ، مؤسسة الخوئي الاسلامية ، ط٤ / ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

